

## الموارد المالية الحكومية

\*  
ودورها في التنمية البشرية المستدامة

## Governmental financial resources

## And its role in sustainable human development in Algeria

أ. د. يسرى مهدي حسن السامرائي م. م. اسماعيل حمادي مجبل العيساوي

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الفلوجة

:

تتطلب تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المختلفة إلى موارد مالية من أجل تحقيق أهداف التنمية المختلفة التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى تحقيقها، ومن أجل الوقوف على أهم تلك الموارد التي ساهمت في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، لا بد من دراسة هذه تم تسليط الضوء على التجربة الجزائرية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية البشرية المستدامة عن طريق التحرر من الاستعمار والحد من البطالة والقضاء على الفقر، والنهوض بالمستوى الصحي والتعليمي.

**Abstract**

Experiences require the economic development and the social in the different countries of the world to the financial resources for sake realization principle different development that to expand the advanced countries and less development countries to it's realization, and for sake of the stopping on that important resources that contributed in realization the permanent humanity development certainly from the deep penetration into the study some the experiences that realized the distinguished successes in this field, and concerning our study this to be complete to overcome the light on the experience's Algeria for becomes easy for interesting from the situation that to be able light the way in front of they put the policy economic and the social, and the experience's Algeria that it cuts big phase in the field the permanent humanity development through way freedom from colonization and limit from the unemployment and judgment on the poverty, and the rise, the level healthy and educationally.

\* بحث مستل من اطروحة الدكتوراه الموسومة (التوظيف الكفوء للموارد المالية الحكومية ودورها في التنمية البشرية

(

## أولاً: منهجية البحث:

زالت التنمية هاجساً مستمراً للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وذلك بالتزامن مع تفاقم أزمتا الجوع والفقر والجهل وزيادة معدلات النزوح باتجاه المدن أو الهجرة باتجاه الدول الغنية، لذلك نجد أن معظم لحكومات في الدول النامية ومنها الجزائر، بدأت تضع الخطط الهادفة إلى تحسين معدلات التنمية البشرية، وتحديد السياسات والاجراءات المؤدية إلى تخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعليم والتدريب بهدف بناء مجتمع معرفي يقوم على ثقافة الابتكار والإبداع كمدخل لتطوير الاقتصاد وتحسين معدلات نموه وبنائه على أسس متينة وثابتة ومستمرة تسمح بالاستقرار الاجتماعي والسياسي للشعوب، وتحد من مشاكل التطرف والعنف والفساد وتدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

## ■ أهمية البحث:

تتطلب أهمية البحث من حاجة الجزائر إلى تحقيق مؤشرات مرتفعة للتنمية البشرية المستدامة في مجال رفع مستوى المعيشة، وتحقيق مستوى تعليم وصحة متقدم، والقضاء على الفقر واعتماد الحكم الصالح في إدارة البلاد وذلك من خلال توجيه الموارد المالية الحكومية لتمويل المجالات التي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية

تتمثل مشكلة البحث في مدى توفر الإرادة السياسية لتوجيه الموارد المالية الحكومية في الجزائر لتحقيق تنمية بشرية مستدامة في ظل توفر كل المقومات الاقتصادية والقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية من فقر وبطالة وتحقيق التوازن الاجتماعي باعتماد العدالة في توزيع ا

## ■ فرضية البحث.

لم يكن لوفرة الموارد المالية الحكومية أو ندرتها دور في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ما لم يكن هناك إرادة سياسية ومقومات اقتصادية لتحقيق توازن اجتماعي.

## يهدف البحث إلى:

تقييم دور الموارد المالية الحكومية ومدى كفاءة استغلالها في تمويل التنمية البشرية المستدامة في

## ■ منهجية البحث.

اعتمد الباحث في الدراسة المنهجين، لعرض مفهوم الموارد المالية الحكومية وعلاقتها بمسارات التنمية البشرية المستدامة، لغرض تحليل واقع التنمية البشرية المست

## ثانياً: الجانب النظري:

### المفاهيم:

#### 1- مفهوم الموارد المالية الحكومية:

يُعرّف صندوق النقد الدولي الموارد المالية الحكومية بأنها كافة المتحصلات التي تستوفيها الدولة من الهيئات المختلفة ولأغراض عامة، وتقسّم هذه المتحصلات الى متحصلات جارية ومتحصلات رأسمالية (صندوق . (1: 2000

كما عرّفت هذه المؤسسة الموارد المالية بأنها العوائد العامة التي تحصل عليها الدولة عن طريق التوصل إلى تحقيق فائض في الاقتصاد العام من خلال مزاولة نشاط الدولة الاقتصادي والمالي، وهذا الفائض يجد مصدره الرئيس في موارد الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية ( حشيش، 1996: 237). وفي الصدد ذاته يمكن الإشارة إلى مفهومها من خلال دورها في إشباع الحاجات، إذ تُعرف بأنها الموارد التي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية لتغطية نفقاتها العامة من أجل إشباع الحاجات العامة(ال (1998:93).

#### 2- مفهوم التنمية والتنمية المستدامة:

### ■ مفهوم التنمية:

Meier & Baldoeenمبير وبالدين والتنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل

القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، ومن أجل تحقيق معدلات كبيرة في التنمية لابد يكون معدل التنمية أكبر من معدلات الزيادة السكانية، كما عرّفت التنمية بأنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. أما تعريف الأمم المتحدة للتنمية في عام 1956م فقد أعطت تعريفاً مميزاً للتنمية على إنها العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود الأفراد والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأ ( 2013 18\_25).

### ■ مفهوم التنمية المستدامة:

هناك تعريفات متعددة للتنمية المستدامة، وسوف نأخذ تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) الأكثر شهرة في الأوساط الأكاديمية والمهنية والذي يشير إلى إنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر

دون الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة والوفاء باحتياجاتها (الهيبي، 2009، 14). وتهدف التنمية المستدامة إلى إقامة أفضل توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولا يقتصر دورها على الوعي البيئي فقط، أما عن التنمية البشرية المستدامة فقد عرفها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفقاً للمفهوم الآتي) التنمية البشرية المستدامة هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم على حياتهم، إن التنمية البشرية في صالح الفقراء والطبقة وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة، إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم). (نعم 2010)

### ثالثاً: لمحة عن الامكانات الاقتصادية والبشرية للجزائر:

1962م حصيلة كفاح الانسان الجزائري، بعد احتلال دام ما يقارب 130 عام، وشهدت المدة التحريرية المستمرة 1954-1962م أقوى تنظيمياً وأكثر فاعلية وانشغال تمع الجزائري بالأمور السياسية والعسكرية، ولم يكن هناك أي اهتمام في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا بعد الاستقلال والتوجه شرقاً نحو الاتحاد السوفيتي كاتجاه أولي، كون قادة الجزائر يرون فيه منأى الاستعمار القديم، أما الاتجاه الآخر الذي اتبعته الجزائر فهو اتجاهاً قومياً (عريباً) (يوسف، 2010، 20\_25). واستمرت الجزائر في رؤيتها التنموية هذه إلى أن قامت بعملية إصلاح نظامها الاقتصادي في عام 1988 أجل تحقيق اللامركزية تدريجياً في عملية القرار وتطوير آليات السوق فضلا عن إزالة الاختلالات التي تعاني منها لية الدولة والتي كان سببها النظام الاقتصادي الموجه (مسعود، 2002، 367).

إن التغيرات التي حدثت منذ ثمانينات القرن الماضي والمشاكل البيئية الخطيرة التي أصبحت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وظهور فلسفة تنمية جديدة تساعد في التقليل من هذه المشاكل، تمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستدامة ونشر لأول مرة عام 1987 (اغنيم، وابوالريط، 2010، 21) الذي يعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع مراعاة ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد المختلفة عبر الزمن، كما ينظر إليها بأنها تنمية تفاعلية مركبة تأخذ على عاتقها تحقيق التوازن بين البشر والموارد والبيئة، وباعتبار ان الموارد البشرية هي أحد العوامل الرئيسة للتنمية المستدامة، فإن الاهتمام بها وتنميتها من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة يُعد ضرورة حتمية ومسؤولية تقع على من خلال هذه الرؤيا انطلقت الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق أهدافها في مجالي التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة.

إن تزايد الإيرادات النفطية بعد الفورة النفطية الأولى عام 1973م كانت لها آثار إيجابية

لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول النامية المنتجة للنفط، ومنها الجزائر الاستثمار المادي في تحقيق التنمية المنشودة، إلا إن أزمة انهيار أسعار النفط في عام 1986 مدى ارتباطه بالنفط، الأمر الذي ادى بالحكومة إلى القيام بإصلاحات عميقة شملت جميع المجالات السياسية والاجتماعية بصورة عامة والاقتصادية بصورة خاصة، ويعزى ذلك للتخفيف من

حدة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة، وكانت إحدى هذه الآثار ارتفاع المديونية الخارجية من (6) مليار دولار أمريكي عام 1974 (26.6) مليار دولار أمريكي عام 1989 (p280 1991 Brahim). إن تزامن ارتفاع المديونية مع انخفاض العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، جعل الجزائر من الصعب التوفيق بين سد حاجيات الاقتصاد الوطني من جهة وتسديد مستحققاتها من الديون وخدمات الدين من جهة 1987م أن تدخل في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، من أجل الحصول على تمويلات خارجية تساعد في تغطية جزء من احتياجاتها المالية (p119 1992 Achendou). في ظل هذه الظروف الصعبة تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية، وفعلاً اعتمدت حكومة الجزائر في عام 1990م هذه السياسة والعمل على الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق بعد ما ثبت أن النظام الاقتصادي الاشتراكي أصابه الفشل، وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل

بعض الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية تماشياً مع عودة بروز مبادئ العولمة، لذا ثبت عدم فلية هذا النظام ليس في الجزائر وحدها، وإنما في معظم دول العالم التي تبنته ( )

رير الأسعار، وإلغاء الدعم عنها، والإصلاحات الضريبية، وإصلاح النظام المالي، وإصلاح السياسة النقدية، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح المؤسسات العامة، ( 2005 378\_365 ).

هذه السياسة إيجابياً على الاقتصاد الجزائري في عدة مجالات، منها الدين الخارجي، إذ انخفض من (26.06) مليار 1989 (5.4) مليار دولار في عام 2009 ( جامعة الدول العربية 2010 195 ). (2.47) مليار دولار عام 2012 (حجيج، 2013 251) وهذا يتوافق مع تحقيق نوع من التوازن بين الديون المتركمة حالياً، والالتزامات التي تفرضها على أجيال المستقبل، كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994م إلى الديون المؤجلة، إذ عدها تؤثر سلباً على الاستدامة، سواء كانت ديوناً اقتصادية أم اجتماعية أو بيئية (تقرير التنمية البشرية، 2013 26).

ويمكن ملاحظة التطورات المالية في الجزائر من خلال الجدول (1) إذ ارتفعت الإيرادات العامة من (15.846.860) ملياً أمريكي في عام 1981 (79.158.000) ملياً 2008 هذه المدة شهدت الأعوام 1991 1995م، تدني في مستوى الإيرادات العامة، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية الأوضاع الداخلية المضطربة في الجزائر.

## (1)

( 2008-1981 )

تطور الإيراد

الإيرادات العامة (دولار أمريكي)	
15.849.860	1981
14.748.000	1991
12.607.000	1995
42.016.000	2005
50.103.000	2006
53.164.000	2007
79.158.000	2008
:	
212	1983
وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد	
310	1997
وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد	
365	2010
وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد	

أما على صعيد إمكانات الموارد البشرية فإن الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تشهد تزايد في معدلات (11.908.000) مليون نسمة في عام 1966 (ONS 1999 P33) (35.239.000) مليون نسمة في عام 2009 (معة الدول العربية واخرون ، 2010: 312). عدد السكان إلى ما يقارب ثلاث مرات، وحاولت تطبيق العديد من السياسات والخطط التنموية في المجالات كافة،

### أ: مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (المؤشرات الاجتماعية).

تعطي مؤشرات التنمية أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي، لإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، كما تمثل هذه المؤشرات تحدياً حقيقياً كونها ذات تأثير مباشر على الوضع الانساني الذي يهدف الوصول إلى تحقيق الحياة الكريمة بكل معانيها، من خلال التنمية المستدامة التي تسعى في حقيقتها الأمر إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام، الذي تتطلع إليه الحكومة الجزائرية من خلال الاعتناء بالعنصر البشري كون البشر يعد غاية عملية التنمية وركيزة أساسية لها في الوقت نفسه، وإن عائداتها تتناقص بدرجة كبيرة إذا لم يكن هناك استثماراً في التنمية البشرية إلى جانب الاستثمار في المدخلات المادية، لذا فإن الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات وبصحة الإنسان النفسية والعقلية والبيولوجية وتوفر الغذاء المتوازن والخصائص الشخصية والمعرفية واجتثاث الفقر والحد من البطالة تُعد ضرورة للارتقاء بالتنمية البشرية المستدامة، ويمكن ملاحظة ذلك من ( 2013 188\_196):

-1

يكون مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية  
-حياة طويلة وصحية، تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون الأربعين عام.  
-توافر الوسائل الاقتصادية، تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع من لخدمات الصحية  
والمياه المأمونة والعذبة في الاستعمال المنزلي أو الخاصة بالصرف الصحي.  
-نسبة الأطفال دون سن الخامسة، الذين يعانون من نقص في الوزن بدرجة معتدلة أو شديدة.  
معظم البيانات المتعلقة بالفقر على المستوى الوطني غير متوفرة بصورة دقيقة، إلا أنه وفقاً إلى تقرير  
التنمية البشرية لعام 2003  
تحتل الجزائر تبعاً لدليل التنمية البشرية المرتبة (76) نصيب الفرد من الإجمالي الذي يعادل  
القوة الشرائية بالدولار الأمريكي من بين مجموع الدول التي شملها التقرير (تقرير التنمية البشرية، 2003، 239).  
إذ بلغت نسبة السكان في الجزائر الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم أكثر من 2%  
1990 (تقرير التنمية البشرية، 2003، 138). وفي إطار التقدم في تحقيق هدف نسبة السكان الذين يقل  
عن المستوى المذكور أعلاه، مع حلول عام 2015  
استطاعت الجزائر تحقيق ذلك الهدف قبل التاريخ المحدد أعلاه (التقرير الاق  
2010 300). وهذا يعني أن هناك اهتمام كبير من قبل الحكومة في تحسين المستوى المعاشي  
للمواطنين. إذ انعكس ذلك في زيادة نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي من ما يقارب (645)  
1976م (يوسف، 2010، 210) (7643) 2011م (تقرير التنمية البشرية، 2013، 175)  
أي بزيادة قدرها (1185%).

## 2- مؤشر الصحة والمياه:

أعطت حكومة الجزائر لقطاع الصحة والمياه أهمية بالغة كون خدماته المقدمة للمواطنين ذات ضرورة  
ولها علاقة مباشرة بحياتهم، ففي مجال الصحة خصصت الحكومة ما نسبته (3.9%) 2000-  
2007 (تقرير التنمية البشرية، 2010، 209)  
تشير البيانات المتعلقة في البعد الأول للفقر البشري والخاصة بالعمر المتوقع عند الولادة،  
(66.2) 1990 (75.7) 2008 (تقرير التنمية البشرية، 2010، 216).  
بكثير من العمر المحدد في الدول النامية، كما أن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف  
1990 (94%) (تقرير التنمية البشرية، 2010، 218).  
أما بخصوص معدل وفيات الأطفال الرضع فقد (52) (1000)  
1990 (26) 2008م، كذلك انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (64)  
(41) (التقرير العربي الثالث، 2010، 53). الأمر الذي يظهر مدى الاهتمام بصحة الطفل  
رية.  
وفي مجال الصرف الصحي فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم من  
(88%) 1990 (94%) 2006 .

ولابد من الإشارة هنا إلى ان هناك العديد من المشاكل التي تعترض قطاع الصحة والمياه فقد احتل هذا القطاع أهمية كبيرة في برنامج التنمية الخما (2010-2015م) في الجزائر من أجل مواجهة المشاكل وتوفير الخدمات الصحية وخدمات المياه للمواطنين، فقد تم تخصيص مبلغ (8.597.222) مليار دولار لغرض إنجاز (172) (45) مركزاً صحياً متخصصاً و(377) عيادة متعددة الاختصاصات و(1000) (17) وبين شبه الطبي ، أما فيما يخص التغلب على المشاكل التي تواجه قطاع المياه فقد تم تخصيص (37.777.778) مليار دولار امريكي من أجل إنجاز (35) (25) عملية تحويل للمياه و(34) محطة لتصفية المياه وأكثر من (3000) إسالة مياه تقوم بتزويد مياه الشرب الصافية فضلا عن تطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات، كما خصص مبلغ (833.333) مليون دولار من أجل استكمال وإنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر(برنامج التنمية الخماسي،2010\_2015). إن هذه التخصيصات المالية الكبيرة تعكس رغبة الحكومة في تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

### 3-

تعد البطالة كأحد أهم الآليات الاجتماعية للفقر في الدول العربية، إذ بلغت معدلات عالية مقارنة بالمستوى العالمي بصورة عامة، وبالمستويات الإقليمية الأخرى، وفي الجزائر بلغت نسبة البطالة (38%) (2003 ) (2005 :84). ه الحالة خطيرة بالنسبة للحكومة الجزائرية كون يترتب عليها آثار اجتماعية سلبية مثل انتشار الجريمة وفقدان الأمن الذي يعد من أهم مقومات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعلها تضع كل اهتماماتها من اجل تخفيض هذه النسبة وخلق فرص عمل جديدة ومتنوعة من خلال الاهتمام بالع طريق التعليم والتدريب وتوفير الخدمات الصحية من أجل خلق عمال أكثر تعليماً ومهارة ويتمتعون بصحة جيدة سوق العصرية، وفعلاً نجحت الحكومة في إطار هذا النهج رغم الزيادة السكانية الهائلة، الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي ضربت معظم دول العالم، إلا (10.2%) (2009م(تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 :37).

### 4- مؤشر التعليم:

للتعليم دور أساسي في إعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي، كونه يمني قدرات الفرد ويزودهم بالعلم والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة، كما يسهم في فسح المجال أمام المواطنين للكشف عن قدراتهم المبدعة، إتاحة المزيد من فرص مشاركتهم السياسية، ومن ثم تمكينهم من الا م وبشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادهم وفيما يخص كان مستوى التعليم متدنياً جداً بين الجزائريين في المدارس الابتدائية وشكل نسبتهم (8%) 1944 (90%) للأوربيين في العام نفسه، ولكن النسبة ارتفعت إلى (22%) (37%) 1954 1962 ب الجزائريين في المرحلة الثانوية بلغ عددهم (4000) (22.000) 1952م، وارتفعت هذه الأعداد إلى (7000) (29.000) (11.000) (34.000) (1954 1959) إلا أن التميز بلغ حده الأقصى على المستوى الجامعي، إذ بلغ عدد طلاب جامعة الجزائر ما يقارب (5000) طالب كان بينهم (14%) فقط من الجزائريين، واستمرت هذه الحالة مع تحسن هامشي بسيط حتى الاستقلال عام



1962م(الصايغ،1984، 237). حسين قطاع التعليم في المستويات كافة وتطويره، وإعطائه أهمية خاصة تتجسد في نسبة تخصيصات مرتفعة بلغت ما يقارب (8%) الدخل القومي، ما يقارب (32%) (1970م)التقرير الاقتصادي العربي (2009 283). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال زيادة عدد المدارس الابتدائية من (15729) (2000-1999) (17730) (2010-2009) (4533) (6392) مدرسة في مجال التعليم المتوسط والثانوي والمهني للمدة نفسها (2011 104\_95). ما على صعيد التعليم العالي ارتفع ع (2725) -1962 (1963 ) (2011 104\_95) (1180857) (2010-2009) بزيادة قدرها (43334.2%) (2013 79). أما الأساتذة الجامعيون فقد ارتفع (95) استاذاً جزائرياً للعام الدراسي 1962-1963 (2011 365) (47235) استاذاً جزائرياً في 2011-2012 (2011 111). وهناك حالة لا بد من الإشارة إليها وهي اشتداد الأزمة في الجزائر خلال العقد الأخير من القرن الماضي، كانت آثارها سلبية على قطاع التعليم العالي وعلى الأ (2000) الطفيلية (2011 366).

أما على صعيد تطور عدد مؤسسات التعليم العالي يمكن ملاحظة ذلك في بيانات الجدول (2) إذ تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في عدد مؤسسات التعليم العالي ذات الاتجاه الجامعي، إذ ارتفعت عدد الجامعات (1) 1962-1963م (تأسست هذه الجامعة في منتصف القرن الماضي وف (47) (2011-2012م، أي بزيادة قدرها (4700%)

(2)

عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر للمدة (1962-2010)

الجامعية	المعاهد الوطنية	الدراسات العليا	معاهد ومدارس			
1	2	--	--	3	1962 -	1963
3	1	2	1	9	1972 -	1973
13	12	10	9	54	1992 -	1993
26	6	4	11	46	2001 -	2002
47	--	3	37	97	2011 -	2012

: آمال قاسيمي وآخرون، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي(64)

1، بيروت، 2013، 74-75.

1972-1973م ونتيجة لزيادة العوائد النفطية قد أولت الحكومة الجزائرية اهتماماً كبيراً في التعليم العالي وبقية الخدمات الاجتماعية الأخرى، إذ نلاحظ من بيانات الجدول المذكور هناك تنوعاً في المؤسسات الجامعية التي استحدثت بعد الفورة النفطية وخاصة في أعداد المعاهد والمدارس، إذ

(1) 1973-1972 (37) 2011-2012م، أي بزيادة (3700%)، أما على صعيد المجموع الكلي لمؤسسات التعليم العالي فقد ارتفع عددها من (3) 1963-1962 (97) 2011-2012م، أي بزيادة قدرها (3233%). إن هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم العالي يتطلب المزيد من التخصيصات المالية، لذا ارتفع من (358.08) مليون دولار عام 1996 (1670.62) مليون دولار عام 2010 ( 2013 72 ) ، أي بزيادة قدرها (466.5%).

إلا إنه يتضح من مجموعة المؤشرات السابقة أن هناك تطور كبير شهده قطاع التعليم على المستويات كافة من حيث تطور أعداد المدارس وأعداد الطلبة، ويعزى ذلك إلى الاهتمام المتزايد في قطاع التربية والتعليم الذي جعل الجزائر تحقق هدف تعميم التعليم الابتدائي وفقاً للأهداف الألفية بحلول عام 2015 (100%) (1990-2007م)، أما على صعيد التعليم الثانوي فقد (80%)، وفي مجال التعليم العالي فقد حقق معدل القيد الاجمالي نمو ملحوظ خلال المدة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 42\_43).

(2010-2015م) تخصيصات كبيرة من قبل الحكومة الجزائرية، إذ خصص مبلغ (11.513.514) مليار دولار من أجل تطويره وإنجاز مختلف الأبنية المدرسية الضرورية لتوفير التعليم لمعظم أبناء الجزائر، إذ شمل هذا التخصيص أكثر من (3000) مدرسة ابتدائية وما يزيد عن (1000) مدرسة متوسطة وما يقارب (850) مدرسة ثانوية، فضلاً عن أكثر من (2000) ومطعم، إذ أوكلت هذه المهمة لوزارة التربية الوطنية في عملية إنجازها، كما خصص مبلغ مالي قدره (12.055.556) مليار دولار للتعليم العالي من أجل توفير (600.000) (400.000) سرير (44) مطعماً جامعياً، فضلاً عن تخصيص مبلغ مالي قدره (2.472.222) مليار دولار للتكوين والتعليم المهني (220) (82) مركزاً للتكوين و(58) داخلي(برنامج التنمية (2010\_2015).

أما في مجال البحث العلمي فإن هناك اهتماماً كبيراً من قبل حكومة الجزائر في هذا المجال، إذ (0.1%) من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث والتطوير خلال المدة 2005-2010م(تقرير التنمية البشرية 2013 199) هذه النسبة مقبولة لدى الدول النامية، إذ ارتفع عدد الباحثين من (116) باحث لكل مليون شخص عام 1998 (600) باحث لكل مليون شخص عام 2011 رفع معدل الباحثين الجزائريين إلى (60) ألف باحث لكل مليون شخص في الجزائر عام 2020 ( 2013 82\_83).

ويتجلى من ذلك أن تفتخر الجزائر وبحق بما حقته من الأهداف المنشودة لسياسة التعليم والتدريب، إذ كان توسيع التعليم وتأمين عدد أكبر من الخيارات في برامج التدريس مع التشديد على توجيه الطلاب نحو المواضيع العلمية والتقنية فضلاً عن نوعية التعليم عن طريق تحسين المضمون والمنهج والتعريب الذي يشكل جزءاً من تحرير التعليم من الاستعمار (الصايغ، 1984، 387).

-5

هناك بعض العوامل التي أثرت على النمو السكاني في الجزائر مثل زيادة نسبة الولادات، وانخفاض نسبة الوفيات، وتعدد الزوجات، وتطور حياة عند الولادة، وتحسن مؤشر التنمية البشرية. (3) يبين الزيادة الطبيعية للا يلاحظ من خلال البيانات أن عدد سكان الجزائر ارتفع من (21.510) مليون نسمة في بداية عام 1990 (34.400) مليون نسمة في نهاية عام 2008، وإن الزيادة الطبيعية كانت (2.49%) 1990 (1.03%) 2007 .

(3)

الزيادة الطبيعية للسكان في الجزائر للمدة (1990-2008)

معدل الزيادة الطبيعية %	الزيادة الطبيعية	بالمليون في وسط	
--	--	25.022	1990
2.49	624	25.643	1991
2.41	618	26.271	1992
2.43	639	26.894	1993
2.25	607	27.496	1994
2.16	596	28.060	1995
1.89	531	28.566	1996
1.68	482	29.045	1997
1.63	476	29.507	1998
1.57	464	29.693	1999
1.51	452	30.416	2000
1.48	449	30.879	2001
1.55	478	31.357	2002
1.53	479	31.848	2003
1.58	503	32.364	2004
1.63	528	32.9.6	2005
1.69	556	33.481	2006
1.78	595	34.096	2007
1.86	634	34.400	2008

د. لعللي بو كميث، مدخل الى تنمية الموارد البشرية مع دراسة الواقع في الدول العربي 1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012 .102

كما يلاحظ من خلال البيانات أن هناك تذبذب وانخفاض في بعض السنوات، ويعزى ذلك إلى سياسات في تحديد الانجابوارتفاع المستوى التعليمي لدى الاناث الذي يتناسب عكسياً مع حجم العائلة، الانخفاض الكبير في معدلات وفيات الأطفال، إذ انخفض معدل وفيات الأطفال (60) 1990 (30) 2007م، اما معدل وفيات الاناث فقد انخفض من ما يقارب (56) إلى ما يقارب (24) (بوكميش، 2011، 96).

-5

1962 \* بأزمة اقتصادية وندرة في الموارد المالية، ووضع اجتماعي متدهور، إضافة إلى الخسائر البشرية عن الحرب التي دامت سبع سنوات ونصف، 1965م بعامين، تمكنت السلطة من القيام بوضع استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وتطبيقها، اعطت أهمية كبيرة للقطاع الصناعي مع تعزيز دور القطاع العام، تخللتها حالة فساد واسعة طيلة الـ (1980-1989م) على الرغم من كل محاولات الاصلاح الاقتصادية والسياسية المدّة، ومع بداية تسعينات القرن الماضي التي كان الخوض في مسألة الفساد يعد من المحرمات ، تحول الفساد نهج شبه كامل للموارد الوطنية، علاقات داخل السلطة، يسيطرون على زمام الصادرات النفطية والواردات السلعية، يحصلون على ما يقارب (2) مليار دولار في السنة، الأمر الذي أدى إلى اتساع الأموال المشبوهة التي يملكها الجزائريون في البنوك الأجنبية، إذ اوح ما بين (30-35) مليار دولار عام 1999 ) 2004 839\_841).

لقد استقر الفساد في الجزائر وتحول إلى ظاهرة هيكلية تعم المستويات كافة وأصبح حالة طبيعية، الأمر الذي أثار اهتمام (انتباه) الرئيس الجزائري بوتفليقة، ووعده في خطاب السنة القضائية 2009 د، ورفض بأن يكون الفساد هو القاعدة والصلاح هو الاستثناء (منصوري، 2013، 247)

\* (يصنف نظام ما كنظام دكتاتوري عند وجود أي من الشروط التالية: عدم انتخاب الحاكم الرئيس، أو تكون السلطة التشريعية غير منتخبة، أو هناك حزب سياسي واحد يحكم البلد، أو قيام المسؤولين بحل السلطة التشريعية بشكل غير دستوري، وإعادة قواعد العمل لصالحهم، وفي حالة اجتياز النظام المعني الشروط آنفة الذكر كلها، يصنّف كنظام دكتاتوري إذا بقي في السلطة أكثر من دورتين انتخابيتين). (البدوي، المقدسي، 2011، 89)

(3.2) (180) (92) (\*)

2008م(سليم واخرون،2010، 56).

أما في مجال الإصلاحات السياسية التي رافقت الإصلاحات الاقتصادية، تم تحويل النشاط السياسي من الاحتكار الذي تمارسه جبهة التحرير الوطني إلى بلد يتمتع بسياسة تعدد الأحزاب، ونتيجة لإدخال تلك السياسة (9-) 1988 (2+) 2004 (313 2011 ) يعني أن هناك توجه في ممارسة الديمقراطية نحو الأفضل.

إن تركيز الأموال لدى عدد قليل من الأفراد يمثل تطرفاً في عدالة التوزيع وزيادة حدة الفقر، و لأهداف القمة الأفريقية التي تهدف إلى تخفيض الفقر إلى النصف بحدود عام 2015 ومحاربة الفساد والالتزام المستديم لبناء الكفاءات والقدرات أمر في غاية الأهمية للنجاح في اجتثاث الفقر وتحقيق الاستدامة التي تصبو إليها الحكومة الجزائرية( 2013 306).

### : نتائج سياسات تنمية الموارد البشرية في الجزائر:

طلق تقرير التنمية البشرية لعام 2010 عنوان مفاده "الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية" إذ يشير هذا التقرير إلى أن الجزائر حققت تقدماً في مجال التنمية البشرية واجهتها في هذا المجال والتي يمكن إجمالها بالآتي(الطاهر،2013، 248):

- 1-شبح المديونية الذي يقف عائقاً أمام الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة.
- 2-عدم الاستقرار الناتج عن غياب الأمن.
- 3-مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.

4- مجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة. بين عشر دول في العالم تتمتع بتنمية بشرية عالية في ضوء التغيرات التي شهدتها البلاد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين، كونها شهدت تطوراً بنسبة(53%) 2010-1980 ن التطور الذي حققته في مجال مؤشر التنمية البشرية يرقى " (قوريش،برامج التنمية2010\_2014 36) (93) 2012 ضمن الدول التي حققت تنمية بشرية مرتفعة، وفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام 2013 (تقرير التنمية البشرية 3013 157). في حين ك (107) 1990 ضمن الدول التي حققت تنمية بشرية متوسطة(تقرير التنمية البشرية،1993، 138).

كما انها تحتل المرتبة التاسعة عالمياً ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية، وفقاً للمؤشر لفصل للتنمية البشرية خلالا 2010-1970 ، بعد كل من السعودية التي احتلت المرتبة الخامسة، وتونس السابعة، وقبل المغرب التي احتلت المرتبة العاشرة، كما جاءت الجزائر في المرتبة الخامسة عالمياً ضمن الدول

\* مؤشر مدركات الفساد مقياس من ( 1 10 ) درجة يعكس الخلو من الفساد وكلما ارتفعت الدرجة يؤكد خلو البلد من تلك الحالة

قت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية وفقاً للمؤشر غير نقدي للتنمية البشرية، أي خارج الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي يثبت سداة وشجاعة السياسة الومية الموجهة نحو بلوغ هذا الهدف (قوريش، برامج التنمية 2010\_2014 36) 1999-2012

التقدم جاء نتيجة الانجازات الكبيرة التي حققتها هذه الدول في الصحة والتعليم أي في البعدين غير المرتبطين بالدخل من دليل التنمية البشرية\* الاستفادة من ايرادات النفط والغاز، أما فيما يتعلق بتطور دليل التنمية البشرية الذي يعكس موقع الدولة في مقياس معياري عالمي للتنمية والذي يمكن ملاحظته من خلال بيانات (4).

(4)

(1960-2012)

تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر

السنة	دليل التنمية البشرية	مستوى التنمية البشرية(*)
1960	0.364	تنمية بشرية متدنية
1975	0.508	تنمية بشرية متوسطة
1980	0.560	تنمية بشرية متوسطة
1985	0.611	تنمية بشرية متوسطة
1990	0.650	تنمية بشرية متوسطة
1995	0.672	تنمية بشرية متوسطة
2000	0.701	تنمية بشرية مرتفعة
2004	0.728	تنمية بشرية مرتفعة
2012	0.755	تنمية بشرية مرتفعة

المصدر:  
 د. مضر خليل العمر، اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد.  
<http://www.muthar-alar.com/wp-content/uploads/2013/.../trends of h.d..doc>  
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2006، نيويورك، ص 289.  
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2013، نيويورك، ص 157.

إن مستوى التنمية البشرية كان متدنياً عند مستوى دليل التنمية البشرية (0.364) 1960  
 المستوى الاعتيادي المتوسط (0.500)، كما يلاحظ من خلال البيانات أن مستوى التنمية البشرية في الجزائر منذ 1975م بدأ يرتفع بشكل تصاعدي من (0.508)

(\*) دليل التنمية البشرية الذي تقع قيمته بين الصفر والواحد الصحيح مقسمة إلى أربع مراحل:

1- تنمية بشرية مرتفعة جداً. 2- تنمية بشرية مرتفعة. 3- تنمية بشرية متوسطة. 4- تنمية بشرية منخفضة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

مستوى التنمية البشرية إلى (0.755) 2012 وهي نسبة جيدة وإيجابية حققتها الجزائر في مجال التنمية البشرية المستدامة التي تقود الاقتصاد الوطني إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر. إذن الموارد المالية الحكومية المتأينة من النفط، التي اتسمت بالفوائض المالية الهبيرة، استطاعت الحكومة الجزائرية توظيف إيراداتها وإحداث تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بمؤشرات تنمية بشرية مرتفعة، على الرغم من الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد، ناهيك عن التقلبات الحادة في أسعار النفط وتأثيراتها السلبية على الإيرادات العامة. من خلال ما تقدم بينت الدراسة مسارات التنمية البشرية المستدامة، إذ يظهر من خلال تجربتي اليابان وماليزيا كفاءة استخدام الموارد المالية الحكومية لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، كذلك بالنسبة للتجربة الجزائرية الحالي، الأمر الذي يتطلب من أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي في الحكومة العراقية الاستفادة من تجارب تلك الدول وبما يتناسب مع ظروف العراق الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

: :

- 1- ركز باحثوا اقتصاد التنمية في خمسينات القرن الماضي وستيناته على العوامل الاقتصادية الدافعة للتنمية، أما الباحثون في الوقت الحاضر فإنهم أكدوا أن للتنمية أبعاد متعددة منها اجتماعية وسياسية وبيئية وغيرها،
- 2- إن إحدى الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط هي ارتفاع المديونية الخارجية من (6) مليار دولار أمريكي 1974 (26.6) مليار دولار أمريكي عام 1989م، وهذه الحالة تزامنت مع انخفاض اسعار النفط مما أدى الى تدني حصيله إيرادات او عوائد النفط الجزائرية، وأدى ذلك إلى صعوبة التوفيق الجزائر بين سد حاجيات الاقتصاد الوطني من جهة، وتسديد مستحقات الديون وخدمات الدين جعل الحكومة الجزائرية تتجه نحو صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تمويلات خارجية تساعد في تغطية جزء من احتياجاتها المالية، إذ تم ذلك ولكن وفقاً لشروط البنك، التي كان أهمها الانتقال من الاقتصاد عن السلع الأساسية والوقود.
- 3- استهدفت الحكومة الجزائرية في سياستها الاقتصادية والاجتماعية القضاء على الفقر وزيادة نسبة التشغيل، وتوفير الخدمات الصحية والمياه الصالحة للشرب، كما أعطت اهتماماً كبيراً بمراحل التعليم كافة، الأمر الذي مكّن الجزائر من تحقيق مستويات مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية، إذ بلغ دليل التنمية البشرية (0.755) 2012 (0.364) 1960 .
- 4- الفساد المالي والاداري المنتشر في الجزائر وتحوله إلى ظاهرة هيكلية، ويعد حالة طبيعية في البلاد، إلا أن تصحيح المسار السياسي والعمل بمبادئ الديمقراطية، كشف العديد من هذه الحالات، الأمر الذي أثار الرئيس الجزائري بوتفليقة وقام بمحاربة الرشوة والفساد في الجزائر.

**سابعاً: التوصيات:**

- 1- أن تقوم الحكومات في الدول النامية ومنها الجزائر بتوجيه الموارد المالية سواء كانت متأتية من النفط أو غير ذلك، نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة من أجل الوصول إلى مستويات مرتفعة في ذلك المجال.
- 2- على معظم الدول ومنها الجزائر التي تختار مسارها التنموي نحو الاستدامة أن يكون لها برامج اجتماعية وسياسية تشكل إطار يبرشد ذلك المسار، كون التنمية عملية معقدة لا يقتصر نجاحها فقط على سياسات اقتصادية معينة.
- 3- يلزم على الدول ومنها الجزائر كافة توجيه التعاليم الدينية والثقافات المرتبطة بالدين نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة، كون الدين سلاح ذو حدين، فإلطائفية والتهمير تخلف الفقر وانخفاض مستوى الصحة والتعليم وتبدد الثروات، كما يفقد معظم الأفراد دخولهم.
- 4- التحلي بالأخلاق الحميدة والعادات الحسنة والتسامح ونبذ الرذيلة، كون الأديان السماوية كافة تطرقت إليها، وأن أي انحراف في سلوك الفرد عن مساره الصحيح يُعدُّ فساداً أخلاقياً كالرشوة والسرقه والقتل وانتهاك الأعراض والتهمير القسري، وإشعال الفتن الطائفية، الأمر الذي تطلب الرجوع إلى التعاليم الدينية السحاء والأعراف العشائرية الحميدة، بإطار قانون الدولة للسيطرة على كل الانحرافات غير المقبولة والتي تكون آثارها سلبية على مسارات التنمية البشرية المستدامة.
- 5- العمل على وضع التشريعات القانونية لحماية ذوي الشهادات العليا من الالعقول، فضلاً عن اعطاء الامتيازات والتسهيلات الادارية للسماح لهم بالعودة الى وطنهم.



:

- 1\_ صندوق النقد الدولي، تحليل المالية العامة منشورات IMF
- 2\_ حشيش، عادل احمد، اساسيات المالية العامة مدخل الدراسة واصول الفن المالي للاقتصا  
الجامعية مصر الاسكندرية 1996
- 3\_ الطاهر، عبدالله، اقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، السعودية 1988
- 4\_ الطاهر، قادري محمد ، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ، ط1  
العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت 2013
- 5\_ الهيتي ، نوزاد عبدالرحمن ، التنمية المستدامة ، الاطار العام والتطبيقات ، ط1، دولة الامارات العربية المتحدة  
، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2009
- 6\_ نعمة ، اديب ، عرض لمفهوم التنمية المستدامة ، منشورات بيت الحكمة في سلسلة ندواتها عن التنمية البشرية  
2007
- 7\_ يوسف ، ناصر ، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ، دراسة مقارنة للجزائر وماليزيا ، 2010
- 8\_ مسعود ، رواسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر 1990\_2004  
اطروحة دكتوراه ( غير منشورة ) مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005
- 9\_ غنيم ، عثمان محمد ، و ابو ربط ، ماجدة ، التنمية المستديمة ، فلسفتها واساليب تخطيطها ، وادوات قياسها ،  
1 دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان 2010
- 10\_ Abd El.Hamid ,Economic , Algeriennc , OPU ,Alger 1991 Brahimi
- 11\_ Ben Achenhou , Movrud, Refurne economic Cues dette Demoeatic, Edition  
Echrfam Alger , 1992
- 12\_ جامعة الدول العربية ، الامانة العامة واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010 .
- 13\_ امال حجيج ، واخرون ، المغرب العربي ثقل المواييث ونداء المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي (65)  
1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013
- 14\_ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية 2013
- 15\_ ONS , collections, demographie , Algerins ,N17 , 2eme trimestr , 1999

- 16\_ جامعة الدول العربية ، الامانة العامة واخرون ، التقدير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010
- 17\_ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2003
- 18\_ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2010
- 19\_ عة الدول العربية ، التقرير العربي الثالث حول الاهداف التنموية للالفية 2010  
الازمات الاقتصادية على تحقيقها ، 2010
- 20\_ برنامج التنمية الخماسي (2010\_2015)
- 21\_ سلامة ، معتز ، الاليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية ، الفقر في ا  
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام 2005
- 22\_ الصايغ ، يوسف عبدالله ، اقتصادات العالم العربي ، التنمية منذ عام 1945 ، الجزء الثاني البلدان العربية  
الافريقية ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1984
- 23\_ جامعة الدول العربية ، الامانة العامة واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009
- 24\_ محمد ، علي دحمان ، تقييم نفقات الصحة والتعليم ، دراسة حالة لولاية تلمسان ، رسالة ماجستير ( غير  
منشورة) مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابي بكر ، بلقايد 2011
- 25\_ صالح ، صالح ، وموسى ، فروادي واخرون ، الازمة الجزائرية سلسلة كتب المستقبل العربي (11) 1  
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996
- 26\_ قاسمي ، امال ، واخرون و الجزائر اشكالية الواقع ورؤى المستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ( 64)  
1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2013
- 27\_ بوكميش ، لعلي ، مدخل الى تنمية الموارد البشرية ، دار اليا للناشر والتوزيع ، عمان ، 2011
- 28\_ البدوي ، ابراهيم ، المقدسي ، سمير ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبدالله بدر  
الوحدة العربية ، بيروت، 2011 1
- 29\_ الشطي ، اسماعيل ، واخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوى الفكرية  
التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية ، ط1  
العربية ، بيروت ، 2004
- 30\_ منصورى ، عبدالنور ، المصالحة الوطنية في الجزائر بين الحل الامني و افق الامن الانساني ، ط1  
التنوير ، الجزائر ، 2013

- 31\_ سليم ، احمد ، وآخرون ، مؤشر الفساد في الاقطار العربية اشكالية القياس والمنهجية ، ط1 ومناقشات المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، المؤسسة العربية الديمقراطية ، بيروت 2010
- 32\_ قوريش، نصيرة ، التنمية البشرية في الجزائر افاقها في ظل برامج التنمية 2010\_2014 .
- 33\_ برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 .